

تحليل نظام البعثات في الجمهورية اليمنية

وكيفية معالجتها

"دراسة تحليلية"

د/ نجيبة محمد مطهر *

ملخص:

يهدف البحث إلى تحليل نظام الابتعاث في الجمهورية اليمنية وكيفية معالجة المشكلات التي يعاني منها وفقاً لمنظور عملية الإصلاح المالي والإداري، إذ تؤكد البيانات الواردة في (مؤشرات التعليم في اليمن 2004م ص 35) بأن عدد الطلاب المؤفدين للدراسة في الخارج على نفقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (4806) موفداً للدراسة الجامعية والماجستير والدكتوراه منهم (3764) موفداً في التخصصات التطبيقية و(1042) موفداً في التخصصات الإنسانية وقد احتل تخصص الدراسات الهندسية المختلفة المرتبة الاولى حيث بلغ عدد المؤفدين في هذا التخصص (1312) موفداً، أما تخصص الدراسات الطبية المرتبة الثانية حيث بلغ عدد المؤفدين (1034) موفداً، أما تخصص الدراسات البهته فتأتي في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المؤفدين في هذا التخصص (988) موفداً. وفي التربية فإن عدد المؤفدين (230) وفي تخصص الطيران عدد المؤفدين (8) وتخصص علوم البحار (4) إلى جانب عدد (646) موفداً لم تتوفر لهم بيانات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية (مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية 2004م ص 35). أما الطلاب المؤفدون للدراسة في الخارج من قبل الجامعات الحكومية السابعة هو (1315) طالباً ماجستير ودكتوراه منهم في برنامج الدكتوراه (795) حيث يتوزع هذا الرقم كالتالي: دكتوراه دراسات انسانية وعددتهم (400) ودكتوراه دراسات تطبيقية وعددتهم (395) وفي برنامج الماجستير فإن العدد الاجمالي هو (520) يتوزعون كالأتي: ماجستير دراسات انسانية (226) موفداً وماجستير دراسات تطبيقية وعددتهم (294) موفداً، أما عدد الطلاب المؤفدين للدراسة في الخارج من قبل الجامعات

* استاذ مساعد - كلية التربية - جامعة تعز .

الحكومية الأخرى فقد بلغ الاجمالي (394) موفرداً للدراسة الجامعية والماجستير والدكتوراة وحازت وزارة الصحة بالعدد الأكبر حيث بلغ موفردوها (309) موفرداً أما موفردو وزارة التعليم الفني والتدريب المهني فقد كان عددهم (79) موفرداً وبلغ عدد موفردي المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية (2) موفردين . ومن وزارة الاوقاف قطاع التوجية والارشاد فقد كان العدد (23) موفرداً، من خلال هذا التنوع في جهات الابتعاث نلاحظ ان هناك اكثراً من (26) جهة مسؤولة عن الابتعاث في اليمن ، في حين نرى ان معظم الدول العربية تكون جهات الابتعاث اما وزارة التربية والتعليم او وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مؤشرات التعليم ، مرجع سابق (36)

كما نجد ايضاً ان الحكومة اليمنية تتفق مبالغ طائلة على عملية الابتعاث لمجالات التعليم الجامعي والدراسات العليا فقد بلغ اجمالي نفقات البعثات الدراسية للطلاب الموفردين للخارج طبقاً لما جاء في تقرير الحساب الختامي لعام 2003م هو (6,830,743,000) ريال تصرف على (7241) موفرداً وفي عام (2005) يؤكد تقرير راوح في ورشة (تنظيم الابتعاث الخارجي 2005م) الى ان وزارة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية تتعامل مع اكثراً من (40) دولة في العالم وان هناك حوالي (6000) طالب يمني يدرسون في منح خارجية بتكلفة (5) مليارات ريال سنوياً، منهم (3559) موفرداً في مرحلتي الماجستير والدكتوراة و(11) موفرداً للدبلوم ، وعدد (121) موفرداً بورد وزمالة . مؤشرات التعليم ص 34، 2004م ولكي يتم التوصل لتحقيق أهداف البحث فقد قامت الباحثة ببناء استفتاء مفتوح تضمن ثلاثة أسئلة تعلقت بكلفة المخصصات المالية للمبعوثين، والمعيار الموضوعي في اختيارهم وملائمة اختصاصهم لاحتياجات التنمية في اليمن ، موزع على عينة قدرها (200) طالب وطالبة منهم (50) طالباً من طلاب الدراسات العليا (150) من طلاب الدراسات الأولية ، كما تم بناء استفتاء مغلق يحتوي على (50) فقرة أخذت من الدراسات السابقة والأدبيات وأرسلت إلى لجنة من الخبراء من أجل قياس صدق الأداء، أشتملت بذلك عينة البحث على (70) طالباً وطالبة من الأردن، ومن سوريا(30)

طالباً وطالبة ومن الجزائر(5) طلاب، ومن المغرب(5) طلاب ومن مصر(70) طالباً وطالبة . ومن العراق (10) طلاب ، ومن السعودية (10) طلاب وطالبات . ومن أجل تحليل ومعالجة البيانات المتعلقة بآراء أفراد عينة البحث فقد استخدمت الباحثة درجة الحدة والوزن المئوي وبعد عرض النتائج وتفسيرها تم التوصل إلى العديد من التوصيات وأهمها

1. إن المساعدات المالية لطلبة الدراسات الأولية غير كافية نظراً لارتفاع مستوى المعيشة في الأردن ومن الضروري أن يعاد النظر في هذه المساعدات
2. ينبغي أن تقدم المساعدات الكافية للطلبة اليمنيين المؤذين للدراسة في الخارج لقلة خبرات هذا الطالب بالبيئة الجديدة .
3. إرسال الطلبة المبعوثين بوقت كاف من بدء الدراسة للبلد المضيف .
4. تقييم أهداف خطط الإبتعاث وفق آليات الابتعاث الخارجي والتي يحتاج إليها سوق العمل في اليمن .
5. ينبغي أن تدرس جيداً الجهات التي يبعث إليها الطالب اليمني من جميع النواحي بحيث تتتوفر فيها شروط التقدم العلمي والفنى وعدم التأثير على الطالب في التواхи العقائدية
6. ايجاد شبكة معلومات خاصة بالابتعاث ترصد المعلومات البيانية عن العملية التعليمية وكل ما يتعلق بالطالب المبتعث من بدأ دراسته الى حين الانتهاء منها
7. إجراء دراسة مماثلة على جميع الطلبة اليمنيين المؤذين في الدول العربية والأجنبية للاستفادة من النتائج وإيقاف الهدر المالي وإضاعة الوقت .

مشكلة البحث : يقاس مدى تقدم الدول وارتقائها بمدى قدرتها على تدريب وتأهيل قواها العاملة، وعلى مدى قدرتها في استثمار العقول البشرية وتوظيفها في زيادة الانتاج . من هنا جاء اهتمام الدول بالدراسات العليا ومدى قدرات المجتمعات على فتح أقسام جديدة وفي تخصصات نوعية تعمل على الاكتفاء من اساتذة الجامعات الذين يكون لهم المسؤولية في التأهيل والتدريب في الجامعات المختلفة . بما يكفل لها من بناء قادر قادر على مواجهة متطلبات المجتمع في مختلف المجالات التنمية الشاملة . (الخطيط، 2004، ص32) (1) كما تسعى دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية إلى رفد تمتيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق إعداد وتهيئة الكوادر العلمية المؤهلة والتي تأخذ موقعها القيادي والعلمي داخل مؤسسات المجتمع وخاصة مؤسسات التعليم العالي إذ أنشئت هذه المؤسسات أساساً لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي : تخرج الكوادر المؤهلة لسوق العمل ، والبحث النوعي الذي يخدم أغراض التنمية والمنشورات التي تقدمها لهذه المؤسسات ، Sinps 1997 p5 إلأن المشكلة تبدو جلية في جامعات الدول النامية حيث قلة الكوادر) المؤهلة علماً والتي تأخذ على عاتقها تحقيق الأهداف الثلاثة السابقة الأمر الذي يضطرها بأن ترسل بمعوقين للتدريب والتأهيل في جامعات الدول الأخرى وهذا ما يكلف الدولة والمجتمع أموالاً طائلة حيث الأجور الدراسية المرتفعة ونفقة المعيشة مما جعل هذه الدول وجماعتها أن تفكر في معيار موضوعي في شروط اختيار هؤلاء المبعوثين باعتبارهم قادة الحركة العلمية للبلد في المستقبل بالإضافة إلى كونهم سفراء لبلادهم حيث تتربص قيم ذلك البلد في سلوكياتهم . (yusuf 1980 p 10)

كما أن رغبة المسؤولين عن التعليم جعل الابتعاث وسيلة لتكوين الكوادر الجامعية المؤهلة علمياً والذي يصعب أن يحصل على مؤهلاتها العليا من جامعات الإقليم (مرسى ، 1985 ص35) بينما تلاحظ أن بعض جامعات الدول النامية ومنها الجامعات اليمنية أخذت في اتجاه إرسال خلابها رغم تكلفته إيماناً منها بأن بناء الجامعات في المستقبل وفتح دراسات عليا وتطبيق ما يسمى بالاكتفاء الذاتي في تخرج الكوادر العلمية تعتمد بالدرجة الأولى على الكوادر العلمية المبعوثة والتي تعكس تدريبيها العلمي في داخل البلد في المستقبل وتأخذ

على عانتها تحقيق هذه الأهداف في إعداد الكوادر التي تحتاجها التنمية الاقتصادية في الدولة اليمنية ويفى الابتعاث مصهوراً فقط في الاختصاصات الدقيقة خصوصاً العلمية منها والتي بطبيعتها تحتاج إلى خبرات عصرية خصوصاً في مجال التكنولوجيا المتقدمة التي تسهم بدرجة كبيرة في الحركة التنموية للبلد (أبو السعود ، 1983 ص 32). وأيضاً مع عدم قطع الاتصال والتبادل الثقافي مع البلدان في هذا المجال حيث التواصل الثقافي يعد من الأهداف الأساسية بين الدول (Roqmer 1984 p 28) وعليه فقد أنسست في اليمن دائرة خاصة لرعاية مبعوثيها في البلد المضيف سميت بالملحقيات الثقافية إلا أن المشكلة تظاهر في جامعات الدول النامية بشكل عام في أن هناك غياباً في وجود المعايير الموضوعية في كيفية اختيارها لطلابها أو مبعوثيها (Raheef 1988 p 95) وأكيدت ذلك ورشة العمل الخاصة التي نظمتها وزارة التعليم العالي لمناقشة مشاكل الابتعاث الخارجي وقد هدفت الورشة الي : تنظيم عملية الابتعاث الخارجي للطلبة الدارسين في الجامعات العربية والاجنبية ورسم السياسات الواضحة لذلك وكذلك ايجاد قاعدة بيانات آلية عن حجم الكادر التعليمي المؤهلا والمبالغ المالية المصروفة (ورشة التعليم العالي 2005) الي جانب ما تحسسته الباحثة من بعض المعاناة للطلبة الوافدين سواء كانت هذه المعاناة سبباً الرعاية والاهتمام التي تقوم به الملحقات الثقافية أو الطلبة أنفسهم بسبب انتقائهم الخاجئ الأمر الذي دفع الباحثة بأن تقوم بمثل هذا البحث الذي لم يجر سابقاً والتي تصبح الحاجة ماسة إليه لتشخيص من خلاله مدى كفاءة نظام الإبتعاث في تحقيق أهدافه تجنيباً للمدر في الموارد المادية والطاقات البشرية واللتان تعتبران ميزتين مهمتين في بناء التنمية والإصلاح الإداري (ظاهر ، 1992 ص 3) كما ستستخدم نتائج هذا البحث وزارة التعليم العالي لإيجاد معايير موضوعية في اختيار خلابها ، وبنفس الوقت تهيئ لهم التسهيلات الازمة لتكميل دراستهم وفقاً للمنتظر الفلسفى التي تؤمن به الدولة ، والإصلاح الإداري التي تقر به ، وتحديد مجالات الاختصاص ، وبذلك توفر الكثير من الأموال المهدرة وإعداد الكوادر الكفؤة في قيادة الحركة العلمية للمجتمع اليمني بصورة عامة ومؤسسات التربية والتعليم العالي بصورة خاصة كما مستفيد منه دائرة البعثات أيضاً بعد تشخيص معوقات العمل فيها وتبين الانحرافات التي تؤدي بالطلبة للإخلال في دراستهم لسبب أو لآخر ، خصوصاً ونحن نعلم بأن اليمن هي مركز إشعاع حضاري خلال فترات التاريخ بعث إليها الكثير من خلاب العلم لما اشتهرت به مدينة زبيد التي سميت بمدينة العلماء ويورد بعض كتاب السيرة النبوية بأن هنالك حدثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " التمس العلم ولو من جدران زبيد " (مقبل، 1994 ، ص 4).

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل نظام الإبعاث في الجمهورية اليمنية وكيفية معالجة المشكلات التي يعاني منها والتي تعرقل تطبيق هذا النظام وفقاً لمنظور عملية الإصلاح المالي الإداري التي تدعو إليه الدولة بهدف الاستثمار الأمثل للموارد المالية لما يلائم وظروف البلاد الحالية وذلك من خلال :

1. النظرة التحليلية للنفقات المالية المتصروفة على المبعوثين من أجل معرفة الحدود التي تسمح لهم تكملة دراستهم دون إهدار في هذا المورد المالي .
2. اعتماد معيار موضوعي في اختيار المبعوثين لكي يتم التوصل إلى اختيار النوع المطلوب للتنمية الاقتصادية التي تقر بها البلاد.
3. تحديد مجالات الاختصاص وفقاً لاحتياجات التنمية .
4. التأكيد على مركزية الایفاد وكيفية تفعيل قرار المجلس الاعلى للجامعات اليمنية .

حدود البحث : يتحدد البحث بالطلبة اليمنيين المبعوثين في الأردن ، وسوريا، والجزائر، والمغرب، ومصر، والعراق، وال سعودية .

تعريف المصطلحات :

تحليل نظام البعثات :

تعريف النظام :

الإبعاث :

نظام الإبعاث :

تحليل نظام البعثات :

التحليل : هو تفصيل الكل إلى عناصر ومكوناته الجزئية من أجل اكتشاف طبيعة هذه العناصر ونسبتها ووظيفتها كل منها وال العلاقة بين كل عنصر وآخر وعلاقة ذلك بالكل (صالح ، 1980 ، ص 67) .

النظام : هو مجموعة من القوانين والإجراءات التي تشكل طبيعة مجموعة معينة تعمل في إطار مجموعة أكبر وتسعى لتحقيق أهداف معرفة . فتحليل النظام هو اتجاه في

شكلات ومنهج لاستقصاء أحسن طريق يمكن به مساعدة صانع القرار ،
لة من تحديد الأهداف ثم تصميم في النظم البديلة ثم تقييم لهذه البديل
ء فاعليتها لتحقيق تلك الأهداف (صالح 1980 ، ص 76)

ثات : هو النظام الذي يأخذ على عاتقه إرسال المؤهل للبعثة للحصول على
شهادة أكاديمية أو فنية أو مهنية أو للتدريب أو كليهما معاً أو لقيام بحوث في البلد
أو المكان الذي أرسل إليه وقيامه فعلًا لكل ما يقتضي لتحقيق هذا الهدف خلال
المدة المحددة لذلك (نظام البعثات وزارة التعليم العالي ، 1971 ، ص 5).

التعريف الإجرائي لتحليل نظام البعثات :

هو دراسة للقوانين والأنظمة والإجراءات المتخذة في الدائرة المسئولة عن
إرسال مؤهلين إلى الخارج للحصول على شهادة تخدم أغراض التنمية الاقتصادية
والاجتماعية وتحديد النظرة التحليلية للنفقات المالية المصروفة عليهم والمعايير
الموضوعي في اختيارهم وملائمة مجال اختصاصهم للحاجات التنموية في الجمهورية
اليمانية .

الإصلاح الإداري في مجال التعليم العالي :

الإصلاح هو معالجة أحوال التعليم الجامعي باختصاصاته المختلفة حسب
مقتضيات التوجه نحو المستقبل وذلك في تبني استراتيجية جديدة في التغير (وزارة
التعليم العالي والبحث العلمي بغداد ، 1989 ، ص 6-7) .

الإدارة : هي ذلك الجهاز المكون من مجموعة من الأفراد والقيادات ، والمكلف
بت تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستخدام الفعال للعمليات الإدارية الأساسية
(نجيبة ، 1996 ، ص 10)

التعريف الإجرائي للإصلاح الإداري :

تبني إستراتيجية جديدة وفقاً لمقتضيات الظروف الراهنة في الجمهورية
اليمانية تأخذ على عاتقها تحقيق الأهداف المحددة وصولاً إلى أداء أفضل وتحصص
أدق بكلفة أقل جهداً وأقل مالاً.

إجراءات البحث :

لكي يتم التوصل لتحقيق أهداف البحث فـة

أولاً : بناء استفتاء مفتوح تتضمن ثلاثة

للمعوثرتين والمعيار الموضوعي في

التنمية في اليمن ووزع على عينة قدرها

كان منهم (50) دراسات عليا و (150) دراسات

**ثانياً : أخذت فقرات من الأدبيات والدراسات العربية والدراسات
العلاقة بالموضوع.**

أسماء لجنة التحكيم بحسب القائم العلمية :

الأستاذ الدكتور / مهدي صالح السامراني .

الأستاذ المساعد / علي هدار رهيف .

الدكتور المساعد / عبد الله البياتي .

الدكتور المساعد / صفاء البياتي .

الدكتور المساعد / مصطفى بجاش

المجتمع وعيشه البحت

فامت الباحثة بمراجعة السجلات الرسمية لادارة البعثات في وزارة التعليم العالي وتوصلت الباحثة الى أن الحكومة اليمنية تتفق مبالغ طائلة على عملية الابتعاث وان عدد الطلاب الموفدين للدراسة في الخارج (3764) موفداً في التخصصات التطبيقية (1042) في التخصصات الانسانية وعدد الطلاب الموفدين للدراسة في الخارج من قبل الجامعات الحكومية السابعة (1315) موفداً

ماجستير ودكتوراه منهم (795) في برنامج الدكتوراه ، و(520) في برنامج الماجستير والجداول التالية تبين ذلك

**جدول رقم (1)
مجتمع البحث وعينته من المبعوثين اليمنيين**

بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
140	10	30	20

وقد اعتمدت الباحثة نسبة قدرها (20 %) من الطلبة المبعوثين ضمن الاختصاصات المختلفة كعينة للبحث باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة وبذلك فقد بلغت مجموع العينة (200) طالب وطالبة

الجدول (2)

يمثل عينة البحث من الطلبة اليمنيين المبعوثين للدراسة عام 2002/2003م

المجموع الكلى	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	الدول العربية
70	43	-	10	7	الأردن
30	20	5	5	-	سوريا
5	5	-	-	-	الجزائر
5	5	-	-	-	المغرب
70	40	5	10	15	مصر
10	4	2	2	2	العراق
10	4	2	4	-	السعودية
200	121	14	31	24	مجموع

الوسائل الإحصائية :

من أجل تحليل ومعالجة البيانات المتعلقة بآراء أفراد عينة البحث فقد استخدمت الباحثة درجة الحدة والوزن المئوي كما يبيّنها الجداول رقم(3)(4) و(5)

تحليل البيانات

من أجل تحليل ومعالجة البيانات وتفسيرها بحسب محاورها الثلاث والمتمثلة بالمصروفات المالية والمعيار الموضوعي في اختيار المبعوثين ومجالات الاختصاص وفيما يلي عرضاً لاستجابات أفراد العينة وفقاً لهذه المحاور الثلاث .

أولاً : المصروفات المالية والمعنى

يشير الجدول رقم (3) إلى أن جميع طلبة الدراسات العليا أو الأولية يقرؤون بأنهم يستلمون مخصصاتهم المالية الشهرية بصورة منتظمة وهذا بطبيعة الحال يعينهم على التغلب على أية مشكلات مالية تعرقل مسيرتهم الدراسية والناتجة عن الحياة المعيشية في البلد المضييف . حيث بلغ الوزن المئوي لهذه الفقرة (100 %) وقد أكد طلبة الدراسات العليا بأن مخصصاتهم المالية كافية بدرجة كبيرة جداً حيث بلغ الوزن المئوي لاستجاباتهم (100 %) أيضاً إلا أن هذه الظاهرة لم تكن مرضية من وجهة نظر طلبة الدراسات الأولية حيث يعتقدون أن المخصصات المالية لهم غير كافية، مقارنة بمخصصات طلبة الدراسات العليا والفلاء المعيشي المفرط التي تقر به بعض الأقطار العربية في الوقت الحاضر وهذا ما نراه واضحاً في استجاباتهم لهذه الفقرة حتى بلغ الوزن المئوي (26.66 %) . أما فيما يتعلق بالطاقة البشرية العاملة في دوائر الملحقات الثقافية فقد أشارت إجابات أفراد عينة البحث إلى أن إدارة الملحقات الثقافية في الوقت الحاضر لا تحتاج إلى موظفين كثيرين ولكنها تحتاج إلى الملحق الثقافي (2) عاملين من البلد المضييف حيث أن الملحق الثقافي قادر على إدارة شؤونها مراعياً الظرف الحالي حيث بلغ الوزن المئوي لاستجابات الطلبة لهذه الفقرة (96.66 %) وهذا ما أكدته الفقرة الثانية لاستجاباتهم حيث أكد (93.32 %) من الطلبة على حقيقة مفادها أن موظفي الملحقية الثقافية تسير شؤونها الإدارية في وضعها الحالي بصورة جيدة حيث بلغ الوزن المئوي لهذه الفقرة الأخيرة (86.99 %) أما فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها الملحقية الثقافية للطلبة حيث وصولهم للبلد المضييف أو بما يتعلق بتأخير تسجيلهم وتأخير وصولهم فقد أكد (96.66 %) من الطلبة تأخر تسجيلهم في الجامعات المضييفية بسبب عدم وصول الوثائق الرسمية بوقتها المحدد أو قبل بداية

التسجيل أو أنهم تأخروا بالوصول للبلد في وقت التسجيل بسبب ظروف خاصة تخص الطلبة حيث بلغ الوزن المئوي لهذه الفقرة (93.32 %) كما أن سبب إهمال إدارة البعثات في صنعاء قد كان عاملًا آخر سبب في تأخير الطلبة في الوصول للدراسة في الوقت المحدد حيث بلغ الوزن المئوي لهذه الفقرة (86.66 %) وقد عانى (93.32 %) من الطلبة من الحصول على السكن إلا بمساعدة زملائهم اليمنيين أو من الملحقية الثقافية في البلد المضيف لم تقدم لهم أي مساعدة للحصول على هذا السكن حيث بلغ الوزن المئوي لهذه الفقرة (89.99 %) الأمر الذي أدى إلى أن يبذلوا جهوداً خاصة للحصول على سكن في حالة غياب المساعدة من الزملاء اليمنيين أو من الملحقية الثقافية حيث بلغ الوزن المئوي لهذه الفقرة (76.66 %) وتبدوا أن (73.33 %) من الطلبة قد أكدوا بصورة عامة أن الملحقية الثقافية قد قدمت المعونة الازمة عند وصولهم وأن (83.33 %) بأن (86.66 %) كما يشير الجدول رقم (3) من الطلبة لم يحصلوا على أية مساعدة تذكر رغم قلة خبراتهم عن البلد المضيف الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على أنفسهم في تذليل الصعوبات التي واجهتهم عند وصولهم حيث بلغ الوزن المئوي (79.99 %) وتبدوا أن (80 %) من الطلبة قد أكدوا بصورة عامة أن الملحقية الثقافية قد قدمت المعونة الازمة عند وصولهم وأن (83.04 %) من الطلبة يؤكدون حقيقة بأن (86.08 %) المبعوثين للتأكد من قابلتهم العملية ، كما أن ثلثي هؤلاء الطلبة (عينة البحث) يؤكدون بأن الملحقات الثقافية والبعثات في الداخل لاتتأكد من إيمان الطالب

ثانياً : المعيار الموضوعي في اختيار المبعوثين :

يشير الجدول رقم (4) إلى أن (80 %) من الطلبة يؤكدون حقيقة بأن البعثات في اليمن لم تعتمد أي معيار موضوعي في اختيار الطلبة وأن (83.04 %) منهم أشاروا إلى أنه حتى وأن كانت هناك مؤشرات في اختيار الطلبة إلا أن هذه المؤشرات التي تعتبر كمعيار تقييـز بين طالب وآخر في الحصول على المنحة الدراسية. وأن هذه المؤشرات المعايـرية إنـ وجدت فهي لا تعتمـد في اختيارها على احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبحث حيث أكد هذه الحقيقة (86.08 %) من الطلبة ونصف الطلبة تقريباً يؤكـدون أن دائرة البعثات تجري مقابلـة مع الطلبة المبعـوثـين للتأكد من قـابلـيتـهم العمـلـية ، كما أن ثـلـثـي هـؤـلـاءـ الطـلـبـةـ (عـيـنةـ الـبـحـثـ) يـأـكـدـونـ بـأنـ الـمـلـحـقـاتـ الـثـقـافـيـةـ وـالـبـعـثـاتـ فـيـ الدـاخـلـ لـاتـتـأـكـدـ مـنـ إـيمـانـ الطـالـبـ

المبعوث بفلسفة الدولة وعادات وقيم المجتمع اليمني كما يشير الجدول أيضاً إلى أن المعيار الموضوعي في اختيار المبعوثين يعتمد بالدرجة الأولى على المراجعات المتكررة التي يقوم بها الطلبة المبعوثين للحصول على المنحة الدراسية حيث بلغ الوزن المئوي (93.32%). وهناك طرق عديدة أخرى يسلكها بعض الطلبة للحصول على المنح الدراسية والتي تتمثل بالواسطة والدرجة العلمية التي يحصل عليها الطالب والرسوة حيث بلغت الأوزان المئوية لهذه الفئات (89.99% و 79.99% و 69.99%).

ثالثاً: مجال الاختصاص: يشير الجدول رقم (5) إلى أن الاختصاصات التي يدرس بها الطلبة المؤوفدون قد اختيرت بالدرجة الأولى برغبة الطالب الشخصية حيث بلغ الوزن المئوي بهذه الفقرة (93.32%) أما الوزارة في اختيار وتأثير الطالب بالزملاء المقربين فقد حصلنا على وزن مئوي واحد والذي بلغ (86.66%). إلا إننا نجد أن (79.99%) من الطلبة يؤكدون بأن دائرة البعثات في اليمن قد فرضت عليهم الاختصاص ولم تأخذ بنظر الاعتبار رغبات هؤلاء الطلبة وقابلتهم لهذا الاختصاص وأن (76.66%) منهم يؤكدون بأن الاختصاص قد فرض عليهم من قبل الدولة المانحة للمقعد الدراسي أما فيما يتعلق بملائمة هذا الاختصاص لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقر بها الجمهورية اليمنية فإن أقل من نصف الطلبة يعتقدون نفس الرأي من اعتقادهم بأن هذا الاختصاص جاء ملائماً لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقر بها الجمهورية اليمنية فإن أقل من نصف الطلبة يعتقدون نفس الرأي من اعتقادهم بأن هذا الاختصاص جاء ملائماً لاحتياجات الجامعات اليمنية . ونرى أن هذه النسبة تقل عند سؤال الطالب عن مدى علاقة هذا الاختصاص باحتياجات القطاعات الثقافية اليمنية أو متطلبات المؤسسات الأخرى إذ حصلت هاتان الفقرتان على ورتيبين مئويين (36.66% و 23.33%) على التوالي إلا أن أكثر من (90%) من طلبة البعثات اليمنية قد أكدوا حقيقة أن الاختصاصات المنوحة لهم والتي أعتقد بأنها تلائم حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يأت إطلاقاً بناء على دراسة موضوعية قامت بها وزارة التخطيط والتنمية في الجمهورية اليمنية .

الوصيات :

بعد أن تم عرض النتائج وتفسيرها تقدم الباحثة بعض التوصيات في مجال المصروفات المالية والمعونات المقدمة إلى طالب البعثات وايجاد معيار موضوعي في اختيار المبعوثين والاختصاص الملائم لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- 1 أن المساعدات المالية لطلبة الدراسات الأولية في الحقيقة هي غير كافية في بعض البلدان نظراً لارتفاع مستوى المعيشة ومن الضروري أن يعاد النظر في هذه المساعدات المالية وزيادتها قدر الإمكان حتى يواكب الطالب دراسته وفقاً للسوق الزماني لها خصوصاً أن هناك كفاية في المساعدات المالية المقدمة لطلبة الدراسات العليا فمن الممكن أن تحدث مناقلة في جزء من مخصصات خلبة الدراسات العليا إلى خلبة الدراسات الأولية بقدر الكلفة الجارية
- 2 أن حجم العاملين في الملحقية الثقافية اليمنية هو كافٍ لتسخير المسؤولون الإدارية للملحقية الأمر الذي يتطلب وهو رأي أغلبية العينة وإلا يزداد هذا العدد من الموظفين ويكتفي بالملحق الثقافي و (2) لأعمال سكرتارية فقط ، تقليلاً للنفقات المالية وما تمر به اليمن من عملية الاصلاح الاداري والمالي .
- 3 ينفي أن تقدم المساعدات الكافية للطلبة اليمنيين الملتحقين في دراستهم لقلة خبرات هذا الطالب بالبيئة الجديدة وذلك عن طريق تعين أشخاص من قبل الملحقية الثقافية لاستقبالهم وتسهيل معاملات تسجيلهم والتوجيه على حصولهم على وثائقهم الرسمية وعلى سكن ملائم لهم وبالأخص الطالبات المبعوثات . بالإضافة إلى ذلك فان دائرة البعثات في صنعاء ينفي أن تؤدي دورها في هذا المجال بحيث تسهل كل المهام التي تساعد الطلبة المبعوثين للوصول بوقت كافٍ لبدء الدراسة في البلد المضيف .

- 4 ينفي أن يجتمع وكيل قطاع التعليم العالي في صنعاء والملحقيين الثقافيين بالطلبة المبعوثين لترفهم بمعتقداتهم وتقاليد البلد المضيف وعدم الخروج عن تقاليدنا وعاداتنا وما ينفي أن يقوم به الطالب اليمني من سلوكيات تتلائم وعملة الجديد كسفير لبلاده يحمل القيم والعادات والتقاليد العربية يجمعها بكل تصرفاته

- 5 ينفي أن تبني دائرة البعثات اليمنية معياراً موضوعياً في اختيار المبعوثين شريطة على أن يرتبط هذا المعيار بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن . الي جانب رغبة الطالب في الدراسة وقابلته الملائمة لها . خصوصاً في مجال الاختصاصات العلمية الدقيقة والحد من الاختصاصات الإنسانية مع العلم اننا نجد في اليمن نسبة الطلاب المؤذنين في الدراسات الإنسانية الى ما يقارب من نصف الطلاب المبعوثين في الجامعات تقريباً وهذا يمكن أن تعدل فيه ادارة الابتعاث ،
- 6 أن يتسم هذا المعيار بالموضوعية والعدالة بين الطلبة وأن يؤخذ بنظر الاعتبار الدرجة العلمية للطلبة وحاجة البلد ورغبة الطالب كذلك .
- 7 بعض المؤذنين في الدراسات العليا يدرسون في تخصصات متكررة ومتوفرة في الجامعات اليمنية بحيث تتعدم الحاجة الى زيادة لأعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات مما جعل بعض الكليات تقوم بتوزيع الطلاب الى مجموعات ليحصل عضو هيئة التدريس على ساعات تدريسية وهذا ناتج عن العشوائية في تعين المعيدين وابتعاثهم. وتوصي الباحثة : بأن تقوم وزارة التخطيط والتنمية بدراسة موضوعية تكشف عن حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاختصاصات المتنوعة في جميع مؤسسات المجتمع وترسلها إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،لتقوم بالتنسيق مع الجامعات وفق ضوابط وسياسات محددة في ضوء ذلك تحدد إعداد وتنوع الدراسات والتخصصات المطلوبة .
- 8 أن يؤخذ بنظر الاعتبار المعتقدات التي يؤمن بها الفرد و الملائمة للمجتمع اليمني وقيمة وعاداته.
- 9 أن تطبق مؤشرات المعيار(السابق) هو حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية) على جميع الطلبة المتقدمين سواءً منحوا هذه الدراسة عن طريق الحكومة اليمنية أو منظمة حزبية أو النفقة الخاصة .
- 10 على المسؤولين في قطاع التعليم العالي أن يعيدوا تقييم أهداف خطط الابتعاث في ضوء خطط التنمية الحقيقة بحيث أن كل فرد يبتعث إلى الخارج يكون محسوباً له موقع الذي درس وتعمق فيه
- 11 بما ان تكلفة الدراسة في الخارج مرتفعة اذا ما قورنت بتكلفة الدراسة في الداخل لهذا فإن الباحثة توصى بأن تفتح اقسام للدراسات العليا في التخصصات

التطبيقية والغير متوفرة في الجامعات الحكومية ، مع توفير مشرفيين على الدراسات العليا من داخل وخارج اليمن بحسب الاحتياج ووفقا لدراسات وخطط تحدد نوعية التخصصات المطلوبة لاستكمال بناء المجتمع بما يحقق التنمية التي تسعى اليمن الى تحقيقها .

12- ينبغي أن تدرس جيداً الجهات التي يبعث إليها الطالب اليمني من جميع النواحي بحيث تتتوفر فيها شروط التقدم الفلمي الفني وعدم التأثير على الطالب في النواحي العقائدية خاصة وأن هناك بعض التجارب لبعض الدول العربية والأجنبية التي أرسلت بعض أبنائها إلى بلاد ذات توجه سياسي معين انصرف جهد أصحابه إلى تلقين هؤلاء الأبناء مبادئ مجتمعهم السياسية المتطرفة قبل أن تنتصر إلى منهم درجاتهم العلمية ولهذا توصي الباحثة بالطالبة في الحث الشديد على خلا بها بالتمسك بالقيم الدينية الأصلية فالبعثة ليست لتحصيل العلم بقدر ما هي خدمة الانتماء للوطن وعليهم أن ينفذوا حديث رسولنا الكريم "الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أفق الناس بها" .

13- توصي الباحثة بإعادة النظر في الجهة المسؤولة عن الإيفاد وبدلاً من (26) جهة للإيفاد تكون مركزياً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كما هو معمول فيه في البلدان العربية . كما تحول جميع الارصدة المالية المعتمدة في موازنة الجهات الحكومية والمخصصة للبعثات الى موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع تمويل ملفات المبعوثين من الجهات الحكومية المختلفة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

14- تغيل قانون البعثات ولائحة التنفيذية وقرار المجلس الأعلى لتنظيم التعليم في جلساته المنعقدة بتاريخ 5/3/2004م والذي يخول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دون غيرها في عملية الإيفاد الخارجي .

15- تغيل قرار المجلس الأعلى للجامعات بجلساته المنعقدة بتاريخ 3/6/2001م الخاصة بمركزية توزيع العائدين والحاصلين على الدكتوراه من الجامعات الحكومية وتوزيعهم على الجامعات الناشئة بحسب الاحتياج .

-16 توصي الباحثة بأن تجري دراسة مماثلة على جميع الطلبة اليمنيين الموفودين في الدول العربية والأجنبية للاستفادة من النتائج وإيقاف الهدر المالي وإضاعة الوقت.

جدول رقم (3)

**درجة الحدة الوزن المنوي لاستجابات الطلبة حول كل فقرة من الفقرات
الاستثنائية مرتبة ترتيباً تنازلياً=80 درجة المجال الاول المصروفات المالية والمعونات :**

رقم الفقرة	المفردات	درجة الحدة	وزن المنوي
11	احصل على مخصصات المالية الشهرية بصورة منتظمة	3	100
13	المساعدات المالية المقدمة للطلبة في الدراسات الاولية كافية	0.8	26.66
12	إن المساعدات المالية المقدمة لطلبة الدراسات العليا كافية جداً	3	100
16	للت الحاج الملحقيات الثقافية في إدارة شؤونها إلى موظفين آخرين ما عدا الملحق الثقافي	2.9	96.66
15	أن موظفين الملحقية الثقافية اليمنية كاف في الوقت الحاضر	2.8	93.32
14	تسير الملحقية الثقافية الشؤون الإدارية في وضعها الحالي بشكل جيد	2.7	89.99
6	تأخرت عن الوصول لموقع الدراسة بسبب الإهمال من إدارة البعثات في صنعاء	2.6	86.66
7	تأخرت بالوصول بسبب ظروف خاصة	2.8	93.32
9	حصلت على السكن بمساعدة من زملائي اليمنيين	2.8	89.9
8	لم تقدم الملحقية الثقافية أي مساعدة للحصول على السكن	7	86.66
10	بذلت جهوداً خاصة للحصول على السكن	2.6	86.66
5	تأخرت عن الوصول لموقع الدراسة بسبب الإهمال من إدارة البعثات في صنعاء	2.6	83.33
3	لم أحصل على أي مساعدة تذكر رغم قلة خبرتي عن البلد المضيف	2.5	79.99
2	قمت بمفردي في تنظيل الصعوبات التي واجهتني في البلد المضيف	2.4	76.66
1	قدمت الملحقية الثقافية المعونة الازمة عند وصولي	2.3	73.33
4	وصلت بوقت كاف قبل بدء الدراسة	2.2	

جدول رقم (4)

**درجة الحدة الوزن النوي لاستجابة الطلبة حول كل فقرة مرتبة ترتيباً تناظرياً - 80
المجال الثاني المعيار الموضوعي في اختيار المبعوثين :**

م	الوزن النوي	درجة الحدة	الفقرات	رقم الفقرة	ت
1	93.32	2.8	حصلت على المنحة الدراسية عن طريق المراجعة المتكررة	4	-1
2	89.99	2.7	حصلت على المنحة الدراسية عن طريق الواسعة	2	-2
3	83.33	2.5	حصلت على المنحة الدراسية عن طريق الدرجة العلمية	1	-3
4	76.66	2.3	حصلت على المنحة الدراسية عن طريق الرشوة	3	-4
5	89.99	2.7	حصلت على المنحة الدراسية عن طريق الحكومة اليمنية	5	-5
6	79.99	2.4	حصلت على المنحة الدراسية عن طريق منظمة حزبية	6	-6
7	69.99	2.1	حصلت على المنحة الدراسية عن طريق نفقتى الخاصة	7	-7
8	49.99	1.5	تبرى مقابلات للطلبة المبعوثين للتأكد من قابليتهم العلمية	11	-8
9	33.33	1	تتأكد الملحقية الثقافية من إيمان الطالب المبعوث بفلسفه الدولة وعادات وقيم المجتمع اليمني	12	-9
10	02.0	0.6	تعتمد إدارة البعثات على معيار موضوعي في اختيار الطلاب	8	-10
11	16.66	0.5	لا يميز هذا المعيار بين خالب وآخر في حصوله على المنحة الدراسية	9	-11
12	13.33	0.4	تعتمد المعيار الموضوعي على حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة اليمنية في اختيار خالب البعثات	10	-12

جدول رقم (5)

درجة الحدة الوزن المنوي لاستجابات الطلبة حول كل فقرة مرتبة ترتيباً تناظرياً = 80

المجال الثالث الاختصاص :

رقم الفقرة	الفرقة	رات	درجة العدة	الوزن المنوي	تسلسل
1		اخترت اختصاص الدراسة برغبتي الشخصية	2.8	93.32	1
2		اخترت اختصاص الدراسة برغبة الوزارة	2.6	86.66	2
9		أن اختياري في مجال الاختصاص جاء نتيجة تأثيري بزملي المقربين	2.6	86.66	3
10		فرض علي الاختصاص من قبل ادارة البعثات ولم يؤخذ رغبتي وقابلتي لنوع الدراسة التي أريدها	2.4	79.99	4
3		فرض علي الاختصاص من قبل الدولة المانحة لمقدم الدراسة	2.3	76.66	5
4		إن اختصاصي يتلائم وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية اليمنية	1.4	46.66	6
5		إن اختصاصي جاء من حاجات القامعات اليمنية	1.3	43.33	7
6		إن اختصاصي جاء تلبية لاحتياجات القطاعات الثقافية اليمنية	1.1	36.66	8
7		إن اختصاصي جاء وفقاً لمتطلبات المؤسسات الأخرى	0.7	23.33	9
8		إن اختصاصي جاء بناء على الدراسة التي قامت بها وزارة التخطيط والتنمية	0.2	6.67	10

المصادر

1. عبد الوهاب راوح : التعليم العالي : مشاكل الابتعاث الخارجي ، ورشة عمل لممثلي الجامعات اليمنية ، صنعاء ، الموافق 16/1/2005م
2. التعليم العالي : مشاكل الابتعاث الخارجي ، ورشة عمل لممثلي الجامعات اليمنية، صنعاء ، الموافق 16/1/2005م
3. رئاسة الوزراء ، المجلس الأعلى لتنظيم التعليم (مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، مراحله ، أنواعه المختلفة لعام 2002/2003م) أغسطس 2004م صنعاء.
4. Sims, M., (1976), " Accounting Information in University " Management in Education Readers, The Open University press.
5. Yusuf, G., (1980), "Secondary Schools and Manpower, a model for the Reduction of Wastage in Secondary Institution in Niger State", Ph.D.Thesis, University of Wales.
6. أبو السعود ، إبراهيم ، مجلة الشؤون العربية ، العدد 32 تشرين الأول 1983م
7. 7- Rooner, A. C., (1984), Effects of Cooperative Learning on the Acquisition of Basic Computing Skills; A pragmatic Approach to Developing Cost- Effective Training Methods for Southern California.
8. 8- Ali, H. Rasheed, costs an Benefits of Iraq Universities, pd. (1988),University College of Swansea
9. ظاهرة، مسعود، ظاهرة الثقافة العربية وتحديات الثقافة الاستهلاكية، مجلة شؤون عربية، العدد 71، سبتمبر "أيلول" 1992 .
10. عبدة مقبل ، عبد العليم آخرون ، احتساب كلفة الطالب اليمني في الجامعات العراقية .
11. جامعة بغداد ، 1993 .
12. صالح ، هاني عبد الرحمن ، الإدارة التربوية بحوث ودراسات ، الجامعة الأردنية، 1980 .
13. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، نظام البعثات المساعدات المالية والزمالت رقم "46" .
14. لسنة ، 1971 ، بغداد .

15. نجيبة محمد مطهر ، بناء انموذج لتطوير الادارة الجامعية في جامعة عدن ، رسالة دكتوراه ، 1996. الجامعة المستنصرية بغداد .
16. مرسي ، محمد عبد العليم ، التعليم العالي مسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء و مدیري الجامعات 1985 ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
17. قانون البعثات والأئحة التنفيذية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
18. قرار المجلس الأعلى لتنظيم التعليم والمصادق عليه في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2004/5/3 .
19. قرار المجلس الأعلى للجامعات والمصادق عليه في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2001/6/3 .